الاتجاه الليبرالي الغربي الجديد
بين التيارين المحافظ والتقدمي

قامت الثورة الأمريكية في عام ١٧٧٦ وتبعتها الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ لتبشرا بالحرية والثورة الليبرالية ، وكان الاعتقاد بان الطريق أمام الديمقراطية قد فتح دون رجعة ، وإذا بالقرن التاسع عشر يحفل بالدعوات الشمولية وتدخل الدولة ويسخر من دعوات الفردية والحرية ، ومن ثم جاء القرن العشرين الذي شهد النظم التدخلية الشمولية من فاشية ونازية وماركسية ، ومرت أحداث سببت الوهن للمنتظم الفكري الليبرالي كان من بينها الحرب العالمية الأولى ، والثورة البلشفية ١٩١٧ والأزمة المالية العالمية ١٩٢٩ وغيرها من الأحداث التي أعادت الدولة الى الواجهة والتدخل ، إذ ساد الانطباع بان الليبرالية هي من تراث الماضي الذي لا يتجاوب مع حقائق العصر ٠

في هذا الجو السائد من تقهقر الليبرالية ارتفعت الأصوات من جديد تدعوا لها رغم كل ما أصابها ، إذ اجتمع العديد من الكتاب والمفكرين المهتمين بالفكر الليبرالي في باريس عام ١٩٣٨ لتدارك ما أصاب المنتظم الفكري من وهن وكيف يمكن إعادة الروح لليبرالية جديدة تتوافق مع متطلبات العصر ، وسميت هذه الندوة على اسم الكاتب الأمريكي (والتر ليبمان) التي تصادمت الأفكار فيها وتعارضت الى الحد الذي يأس معه العديد من الحضور من إمكانية الخروج بحلول غير أن الندوة أفرزت اتجاهين لليبرالية الجديدة هما الاتجاه المحافظ والاتجاه التقدمي ، وقد اتفق الطرفان على جملة أمور مركزية تبعث الحياة لليبرالية جديدة من جهة وتحافظ على دور للدولة من جهة أخرى من أهمها :-

١- إن الليبرالية الجديدة تسلم بان ميكانيكية الأسعار في السوق الحرة هي وحدها التي تسمح بالحصول على أفضل استخدام ممكن لوسائل الإنتاج وأقصى إشباع للحاجات الإنسانية ٠

٢- إن الدولة هي المسئولة عن تحديد النظام القانوني الذي يمكن أن يكون إطار للتطور الاقتصادي الحر بالشكل الذي يتم إدراكه به ٠

٣- إن من الممكن حلول غايات اجتماعية أخرى محل الأهداف الاقتصادية التي تم الإعلان عنها أعلاه ، والغايات الاجتماعية هي نظام للضمان الاجتماعي للعاملين بالقطاع الخاص ، تحديد ساعات العمل والأمور المتعلقة بعمل النساء والاطفال٠٠الخ٠

٤- من الممكن اقتطاع جزء من الدخل القومي المخصص للاستهلاك لهذا الغرض فضلا عن الضرائب التي تستحصل من أصحاب العمل والثروة ٠

إن ميكانيكية الأسعار يتضمن نوعا من علاقة المصلحة بين العائد الاجتماعي والحرية الفردية ويمثل الوسيلة لضمان التوازن بين الإنتاج والاستهلاك دون تدخل من الدولة مما يؤدي الى سيادة المنافسة في السوق ، فقد عدت الدولة وتدخلها بالسابق عائقا للمنافسة ومحددا للسوق وانتعاشه ، ولكن هذا لا يعني إبعاد الدولة كليا من الدور الذي يمكن أن تؤديه وتخدم اقتصاد السوق وتضمن الحرية الفردية من خلال التشريع القانوني الذي تتصدى للقيام به ليكون دورها من الآن فصاعدا دور تكييف المصلحة الفردية مع المصلحة الجماعية دون أن تؤثر أحداهما على الأخرى ، بل تزج الدولة بنفسها في النشاط الاقتصادي كطرف فاعل ولكن تدخلها سيكون واسعا بخلاف ما كانت الليبرالية تدعو إليه وفقا لمقولة دعه يعمل دعه يمر التي لم تعد لها مكانة في عالم واقتصاد اليوم ٠

إن الدولة وفقا للرؤية الجديدة لم تعد تمثل السلطة التي تأمر فتطاع بل أصبحت شريكا ومكرسة لخدمة الفرد طالما إن أهداف الفرد تتطابق مع مصالح المجتمع والأمة ، وان تدخلها مقترن بمزايا وسلبيات مما ينبغي أن تحسب الأرباح والخسائر وتقدر الغايات الاجتماعية التي تدرس بطريقة ديمقراطية ٠

العلاقة بين الليبرالية والديمقراطية من وجهة الليبراليين الجدد :-

إن العلاقة بين الليبرالية والديمقراطية ناتجة عن العلاقة بين الحرية والمساواة ، إنهما قيمتان متناقضتان ، بمعنى أن أحداهما لا يمكن أن تتحقق تحققا كاملا إلا على حساب الأخرى ، فأي مجتمع قائم على الليبرالية مجتمع بعيد عن المساواة ، وان أي مجتمع قائم على المساواة هو بالضرورة مجتمع بعيد عن الليبرالية ، إذ أن هدف الليبرالية يرتكز على توسيع دائرة الفرد الشخصية حتى وان كان الأغنى والأكثر ذكاءً وقادرا على تحقيق ذلك على حساب من هو أفقر واقل موهبة ، بالمقابل فان دعاة المساواة فإنهم يركزون على دفع الجماعة كلها الى الأمام حتى وان انطوى هذا على نوع من التقييد في ميدان الحرية الفردية٠وثمة شكل واحد للمساواة ألا هو المساواة في حق التمتع بالحرية الذي يعد منسجما مع الليبرالية بل ومطلوبا أيضا من وجهة نظرها حول الحرية ٠

إن طغيان الأغلبية في المجتمع الديمقراطي يعد تهديداً خطيراً للحرية في المجتمعات التي تسود فيها المساواة في الحقوق السياسية دون مراعاة للطبقات والأصل والقدرات ، إذ يضحي الفرد فيها بحريته ويسلمها للرأي العام ولحكم الأغلبية الذي يطلب من الأفراد خضوعهم المطلق ، فالأغلبية

لا تعرف الحدود لقوتها وتتدخل في جميع الأشياء وباستمرار وتعمل على سلب الإرادة الحرة للإفراد وترغمهم على الخضوع لها ٠

أن الليبرالية والديمقراطية هما رد على مسالتين مختلفتين :-

١- إن الليبرالية مشغولة بصورة خاصة بمسالة قيام الحكومة بوظيفتها وبتحديد صلاحيات أو سلطات الحكم ، في حين أن الديمقراطية تهتم بمسالة من سيحكم وعبر أية إجراءات أو تدابير ٠

٢- تطالب الليبرالية بتحجيم السلطة بمختلف أشكالها بما فيها السلطة التي تمثل الأكثرية ، أما الديمقراطية فتميل على النقيض من ذلك الى رؤية أن رأي الأكثرية يشكل الحد الوحيد لسلطات الحكومة وصلاحياتها ٠

أفكار والتر ليبمان (التيار المحافظ)

يؤكد ليبمان أن من الصعب الجمع بين نظام جماعي وآخر ليبرالي ، إذ أن من الصعب مناقشة الناس مجتمعين ويتفقون على ما يرغبون به ويقسمون العمل بينهم بالشكل الذي يحفظ اقتصاد السوق بل ستطغي مصلحة المجموع على مصلحة الفرد ، كما انه يقر بان ليبرالية دعه يعمل لم تعد تتلاءم مع مقتضيات الواقع والعصر ، إلا انه لم يتخلى عن ليبراليته التي تؤكد على صحة الأسواق وحرية النشاط المتبادل وبذلك نكون أمام أهم أفكار ليبمان التي نستطيع تفصيلها كالآتي :-

١- مسالة السلطة :

يرى ليبمان بان على الناس عدم تسليم أنفسهم بوصفهم فريسة للسلطة التي تستغل بعض حاجاتهم وتستخدمها للسيطرة عليهم ، فالدولة الدينية استغلت عاطفة الناس الروحية وراحت تمثل نفسها بوصفها المقدس الذي لا يمكن الخروج عليه مما سمح لها باستبداد الفرد وسلب حريته بدعاوي دينية ، كما أن الدولة القومية قد سارت بذات الاتجاه الذي سلكته الدولة الدينية ولكن بدعاوي الأمة والقومية والمصلحة العليا التي بددت مصالح الفرد وزعمت بتعارض المصلحة الفردية على المصلحة القومية ، وهنا يورد بان على الدولة الدينية والقومية إلا تعمل على صهر الفرد ومصلحته وإبداعه وتطوره في دعاوي جماعية فالدين – حسب ليبمان – يعزز الذات الفردية والإيمان يجعل الفرد قادر على تحدي أي سلطة في الأرض لضمان حريته وكذلك الحال بالنسبة للقومية والجماعية ٠

٢- مسالة الديمقراطية والقانون:

أشاد ليبمان بالديمقراطية بوصفها صورة مستنيرة من الحكم لا تقتصر على كونها ضمانة ضد الطغاة الجهلة ، بل وهي ضمانة ضد المستبدين العادلين ، وقيمتها الأولى تربوية لأنها

تحمل حكمة الشعب الى زعمائه وترغمهم على الاهتمام برغباته ، وان الديمقراطية هي علاقة الأغلبية بالأقلية وفقا للمبدأ الانتخابي ، فان الشعب سينقسم الى أقلية وأكثرية ، والقضية الهامة هي العلاقة بينهما ، يحدد ليبمان العلاقة من منطلقين :-

الأول – إن انتصار ديمقراطية الأغلبية تأكيد لسلطة الشعب صاحب السيادة وان ما تريده الأغلبية هو الإجراء الوحيد للحق السياسي .

الثاني – إن الديمقراطية الشرعية ستجد لها حلا عندما تستطيع الإرادتان المتعارضتان الأكثرية والأقلية أن تعملا معا دون أن تعيق احدهما الأخرى مما يتطلب الآتي :-

١- أن تكون الأكثرية فعالة وحقيقية وليست مزيفة ومهددة للانحدار الى مستوى الأقلية .

٢- أن تكون الأقلية المعارضة حقيقية وتمثل تيار رأي عام واسع وعميق وليس مجرد مجموعات لفعالية ومعرضة للزوال .

٣- أن تكون لدى الطرفان مصداقية ويتعاملان وفقا للأخلاق السياسية والاحترام المتبادل بين الحاكمين والمحكومين .

٤- الاعتراف بحقوق كل الناس والإقرار بان كل واحد منهم يمثل شخصا مصونا .

وبهذه النقاط يحاول ليبمان أن يضمن الحرية الفردية ويحول دون قيام حكم الأغلبية مصادرة هذه الحرية التي هي أساس الليبرالية ، وان الديمقراطية ليست حكم الشعب عن طريق الممثلين الذين ينتخبهم ، بل هي حكم الشعب من خلال القانون المشترك الذي يحدد الحقوق والالتزامات المتبادلة وهو القانون الذي يحدده ويقره ممثلو الشعب ، على أن يتسم هذا القانون بالتجدد والاكتشاف المتواصل مما يعني التحضر ، وتتجسد قيمة القانون في قدرته على منع الجميع من التصرف بتعسف ، فالقانون أساس الحرية وأساس وحدة المجتمع .